

حكومة السيسي تتأثر من الفقراء... البطاقات الذكية نموذجًا



الأحد 14 يناير 2018 م

أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية الانقلابية عن إصدار بطاقات دعم السلع التموينية الذكية لأول مرة، واشترطت ألا يزيد الدخل الشهري للمواطنين المستحقين لهذا النوع من الدعم الاجتماعي عن 1500 جنيه للموظفين بالقطاع الحكومي، و750 جنيهًا للقطاع الخاص، و2000 جنيه للماعاش "الدولار = 17.80 جنيهًا".
ووصفت وزارة التموين بطاقة الدعم الجديدة بأنها "ذكية" ولم توضح صفات هذه البطاقة حتى تستحق أن تصفها بالذكاء، وعلى العكس تمامًا فإنه يمكن وصف هذه الشروط بأنها "غبية" ولا تراعي العدالة الاجتماعية ولا الكرامة الإنسانية ذلك أنه عندما أطلقت الأمم المتحدة مصطلح الفقر المدقع في عام 1995 لوصف حالة الحرمان الشديد من الحاجيات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية ومياه الشرب ومرافق الصحة والسكن والتعليم والمعلومات، حدد البنك الدولي عتبة هذا النوع من الفقر بدخل توازي قيمته مبلغ 1.25 دولار يومياً، ما يعني أن المواطن المصري الذي لا يتلقى راتبه شهرياً قدره 665 جنيهًا يصبح ضمن الواقعين تحت خط الفقر المدقع، المستحقين لكل صور الدعم الاجتماعي

حرمان الفقراء

وإذا افترضنا أن دخل رب الأسرة الذي يعمل بالقطاع الحكومي زاد جنيهًا واحداً عن حد الـ 1500 جنيه، وأن متوسط عدد أفراد الأسرة المصرية 4 أفراد، بحسب احصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الأخيرة، فإن شرط بطاقة التموين "الذكية" الجديد سوف يحرم جميع أفراد الأسرة من بطاقة دعم السلع التموينية، بالرغم من وقوعهم جمیعاً تحت خط الفقر المدقع لأن نصيب الفرد في مثل هذه الأسرة هو 375 جنيهًا فقط!
الأدهى والأمر، أن مثل هذه الأسرة إذا استحقت الدعم التمويني الحالي، وقيمة 51 جنيهًا للفرد شهرياً بعد أقصى 4 أفراد في الأسرة، فلن يغنى هذا الدعم فقرها لأنه ما زال غير كاف لرفعهم فوق خط الفقر المدقع وいくون بؤس الأسرة التي يعمل بها في القطاع الخاص أو بالمعاش أكبر، لأن بطاقة التموين "الذكية" سوف تدرهمهم جمیعاً من بطاقة دعم السلع التموينية رغم وقوعهم جمیعاً تحت خط الفقر المدقع، إذ لا يزيد نصيب الفرد من الدخل عن 188 جنيهًا في الأولى، و300 جنيه في الثانية
ولا يستطيع أكثر جهابذة الاقتصاد مهارة أن يفسر القواعد الاقتصادية التي استند إليها خبير وزارة التموين في تحديد قيمة الدخ الأقصى لدخل مستحق البطاقة "الذكية" سواء كان موظفاً بالقطاع الحكومي أو الخاص أو بالمعاش سعماً أن هذه الدخول المتواتعة والتي تحرم أصحابها من دعم السلع التموينية لا تغطي تكاليف إيجار السكن العائلي، وإذا غطته فلن تكفي فواتير الكهرباء أو المياه أو الغاز، ناهيك عن نفقات الكساء والغذاء والدواء والتعليم والمواصلات

النظام يتأثر

قامت ثورة يناير الشعبية في مصر احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة، ورفع شبابها أصواتهم بثلاثة مطالب اجتماعية ضمن شعارات الثورة، هي العيش والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وكان وزير التموين والتجارة الداخلية الحالي، علي المصيلحي، أحد رموز النظام السابق، والمسؤول عن نفس الوزارة منذ نهاية 2005 تحت مسمى "وزارة التضامن الاجتماعي والتموين" وهو أحد المشاركين بسياساته في إهانة الحقوق الاجتماعية في آخر خمس سنوات من حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك، والتي شهدت سقوط أكثر من خمسين قتيلاً من المصريين في طوابير الخبز واستطوانات الغاز فترة توليه الوزارة، حتى قام المصريون بثورة شعبية عليهم جمیعاً

واستمر المصيلحي وزيراً للتموين في حكومة أحمد شفيق بعد سقوط مبارك وطبق شرط الحد الأقصى على دخل طالبي البطاقة التموينية واشترط أيضاً ألا يزيد عن 1500 جنيه للموظف بالمعاش 1200 جنيه، وظل هذا القرار معمولاً به في حكومة عاصم شرف والجنزوري طوال فترة حكم المجلس العسكري

ومنذ تولى المصيلحي، صاحب الخلفية العسكرية، مسؤولية وزارة التموين منتصف فبراير/شباط الماضي وهو يحاول أن يثبت للسيسي أنه قادر على تحرير سياسات صندوق النقد الدولي وإلغاء الدعم الاجتماعي المقدم للمصريين، كما كان يفعل مع مبارك ونجله جمال، وكاد يتسبب في ثورة خبز جديدة بعد توليه الوزارة بثلاثة أسابيع فقط بسبب قرار أصدره يلزم بعض الفئات من دعم الخبز في مارس/آذار الماضي

النظام يكتسب

في شهر رمضان الماضي، وفي حفل إفطار الأسرة المصرية في 20 يونيو/حزيران الماضي، صرحت الجنرال السيسي بأن تكلفة دعم السلع

التمويلية في الموازنة العامة للدولة 2017/2018 قبل صدورها بأيام ببلغت 85 مليار جنيه بعد زيادة دعم الفرد إلى 50 جنيهًا، وأن هذا الرقم كان 17 مليار جنيه في موازنة 2010/2011. ولم يذكر الجنرال أن هذا المبلغ لا يمثل سوى 14% من بند فساد الحكومة في 2015 فقط ليس فيها فساد مؤسسة الرئاسة ولا الجيش ولا الشرطة ولا القضاء، والتي كشفها رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، المستشار هشام جنينة، وأقيل بسبب ذلك!

ورغم تصريح السيسي فقد خرجت الموازنة العامة بعد أيام من تصريحه ولم يزد فيها دعم سلع البطاقات التمويلية عن 17.89 مليار جنيه وليس 85 ملياراً كما ادعى، ما يعني أنه خطط لاستبعاد ملايين الأسر من مظلة هذا الدعم قبل أن يعلن عن زيادة دعم الفرد إلى 50 جنيهًا حتى تظل قيمة الدعم الاجتماعي مثل ما كانت عليه قبل ثورة يناير في موازنة 2010 التي استشهد بها السيسي في حديث رمضان بتند مقصود!

ومارس مجلس الوزراء السياسة ذاتها، وفي اليوم الذي سبق مباشرة صدور قرار وزير التموين بحرمان من يتجاوز راتبه 1500 جنيه من استخراج البطاقات التمويلية الجديدة في جريدة الوقائع الرسمية، أصدر مجلس الوزراء بياناً نفي فيه أبناء تفید بعدم أحقيتهم من تجاوز راتبه 1500 جنيه في الحصول على بطاقة تمويلية جديدة، وقال إن هذه الأباء تهدف إلى إثارة وبلبلة الرأي العام، فهل تنطبق هذه التهمة على قرار الوزير؟

حرمان الجميع

وفي أجواء الاعدام والتصفية والقمع، يحاول الجنرال السيسي إنفاذ سياسات صندوق النقد الدولي باللغاء الدعم بحلول 2019، ولا يكتفي بحرمان الفقراء الجدد من دعم السلع التمويلية بهذه الشروط "الغبية" فحسب، ولكنه وضع شرطاً شيطانياً آخر لاستبعاد ملايين أخرى من الأسر الموجودين بالفعل ضمن منظومة الدعم القائمة، فقرر تطبيق الشرط الجديد عليهم في حالة استخراج بدل للبطاقة التالية والمفقرة، وعند الفصل الاجتماعي والتحول بين المحافظات.

وفي هذه الأجواء القمعية قرر النظام تطبيق شرط الدخل على البطاقات "الذكية" الجديدة بنفس القيم التي طبقها بها أول مرة في عام 2011، بالرغم من تأكل قيمة هذه المرتبات مرة بمقدار الثلث على الأقل بسبب ارتفاع معدلات التضخم فوق 30%， ومرة أخرى بمقدار النصف بسبب تعويم الجنيه وفقدان 50% من قيمته.

مرسي الأوفي

يشهد التاريخ أن الرئيس محمد مرسي كان الأوفي لمطالب العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية التي طالب بها الشعب المصري في ثورة يناير، وأسقط باسم عودة، وزير التموين في حكومة هشام قنديل، شرط حد الدخل الأقصى "الغبي" على كل فئات المصريين والذي استحدثه علي المصيلحي، وأضاف المواليد الجدد الذين تزيد أعمارهم عن عامين في أول يونيو 2013 وبدون تحمل المواطن أي تكاليف مالية عكس ما يحدث الآن.

وبعد الانقلاب العسكري في الثالث من يوليو 2013 أعادت سلطات الانقلاب شرط الحد الأقصى للدخل لطالبي البطاقات التمويلية الجديدة، في أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام وبنفس الأرقام التي وضعها الوزير الحالي نفسه في عام 2011 ، قبل أن يوقف استخراجهما تماماً ويمنع اضافة المواليد الجدد بحجة تنقية قاعدة البيانات وتوصيل الدعم لمستحقيه، وهي الحجج نفسها التي تستخدماها حكومة السيسي في حرمان المصريين من الدعم.